

نموذج الصيغة الملكية للملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

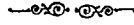
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٤ / ٨ / ١٩٦٢

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده.

قانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٢

القانون المؤقت المعدل لقانون تحويل الاراضي

من نوع الميري الى ملك



المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (القانون المعدل لقانون تحويل الاراضي من نوع الميري الى ملك لسنة ١٩٦٢) ويقرأ مع القانون رقم (٤١) لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به بعد مرور شهر على نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٤) من القانون الاصلي باعتبار ما جاء فيها فقره ١ - وازضافة الفقرة التالية اليها : -

٢ - أ - بالرغم مما ورد في الفقرة الاولى من هذه المادة لا تطبق احكام الفريضة الشرعية على اصحاب حق الانتقال والتصرف في الاراضي الاميرية التي لم تتم تسويتها المسجلة منها وغير المسجلة اذا حصلت الوفاة قبل العمل بالقانون الاصلي بل توزع حسب المسألة القانونية وتسجل باسماء اصحاب الحق فيها باعتبارها ملكا . ويستثنى من ذلك اية ارض اميرية لم تتم تسويتها وتم تسجيلها بحسب الفريضة الشرعية باسماء اصحاب حق الانتقال بعد العمل بالقانون المذكور .
ب - كل ارض اميرية سواء كانت مسجلة ام غير مسجلة ولم تتم تسويتها تنتقل الى الورثة او المتصرفين بها على اساس التقسيم الشرعي اذا حصلت الوفاة بعد العمل بالقانون المذكور .

١٥ / ٨ / ١٩٦٢

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء
وصفي التل

وزير المالية
عز الدين المفتي

وزير الاقتصاد الوطني
عبد الوهاب الخجالي